المحاضرة الأولى

مدخل مفاهيمي

عادة ما يتم تناول مفهوم المجتمع الدولي من منظورين؛ الأول يقصد من خلاله بالمجتمع الدولي مجتمع الدول؛ حيث تكون الدول هي الوحدات الأساسية لتكوينه، والثاني يقصد من خلاله بالمجتمع الدولي المجتمع الإنساني أو العالمي بكل ما يشتمل عليه من أفراد ومنظمات تنتمي إلى شعوب مختلفة.

ينتج عن المنظور الأول أن الدول لا تعترف بسلطة تهلوها في المجتمع الدولي، أو ليس لإرادتها دخلٌ فيه، رغم ذلك نجدها تتنازل عن/أو تفوض بعض سلطاتها إلى التنظيمات التي تنشأ في إطار هذا المجتمع؛ بحيث يتاح لهذه الأخيرة إصدار بعض التصرفات الملزمة للدول الأعضاء فيها، **ومع ذلك تبقى هذه التنظيمات نوعا من التعاون الاختياري.**

والتساؤل المطروح هو: هل تعني هذه الطبيعة الاختيارية للتنظيم الدولي أنّ المجتمع الدولي فوضوي؟ أم أنّ مجرّد وجود منظمات دولة تلتزم الدول ببعض قراراتها دليل على أنّ المجتمع الدولي منظم؟

يمكن تصنيف الآراء في هذا الموضوع إلى مذهبين:

I. **المذهب الفوضوي: (المجتمع الدولي غير منظم).**

زعيم هذا المذهب، والذي نهل من فكره من جاء بعده من أنصار هو المفكر (هوبز Hobbs 1651)، حيث يرى أن القول الفصل في المجتمع الدولي للقوة، وأن الأفراد مجبولون بفطرتهم على الصراع، وتحاشيا للجوء المستمر إلى العنف فإنه من الضروري أن تنشأ سلطة عليا منظمة يعيشوا

تحت لوائها بسلام(نظرية العقد الاجتماعي)، حيث يتنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم مقابل تمتعهم بالأمن والأمان.

لكن في مجتمع الدول لا توجد سلطة تعلو سلطاتها، ولهذا فإن المجتمع الدولي يبقى مجتمعا فطريا، وتظل القوة هي التي تحكم بين أفراده، **وينتج عن هذا التصور أنّ كل تصرّف في ظل هذه العلاقات مبرّر (لا يوجد ظلم ما دام لا يوجد قانون، لعدم وجود سلطة عليا).**

يمكن تلخيص خصائص المجتمع الدولي حسب أنصار هذا المذهب في:

1. **المجتمع الدولي مجتمع الدول المستقلة:** فأشخاصه هي الدول المستقلة ذات السيادة فقط، والعلاقات الدولية لا تتصور إلاّ بين الدول.
2. **المجتمع الدول مجتمع غير منظم:** بالمقارنة بالمجتمعات الوطنية نجد أن هذه الأخيرة على درجة كبيرة من اكتمال التنظيم، بينما لا يملك المجتمع الدولي أجهزة أو سلطات قادرة على سن قوانين ملزمة، ورغم اعتراف هذا الاتجاه بوجود قانون دولي، إلا أنه يرى أن مصدر قواعده هو إرادة الدول فقط، بل إن تطبيقها متوقف على هذه الإرادة، فاحترام القانون وتنفيذ أحكام القضاء الدولي متوقف على حسن نية الدول أو خوفها من آثار عدم الامتثال.
3. **سيادة منطق القوة وسياسات السيطرة:** وهذه الخاصية نتيجة حتمية لخاصية عدم التنظيم، وهو ما يعني مشروعية لجوء الدول إلى استخدام القوة بينها.

II. المذهب الثاني: المجتمع الدولي مجتمع منظم.

يعتبر هذا الاتجاه المجتمع الدولي مجتمعا منظما لوجود قانون دولي يحكمه؛ إذ أن القانون لا يوجد إلاّ في المجتمعات المنظمة، أو أنّه من أن يوجد يصبح المجتمع الذي يولد فيه القانون منظما.

ورغم أن العديد من فقهاء هذا الاتجاه متفقون على أن الدول هي الأعضاء الرئيسية–إن لم تكن الوحيدة– في المجتمع الدولي، إلاّ أن جانبا آخر من أنصار هذا المذهب يرى أنّ المجتمع الدولي قد يضم أشخاصا آخرين كالمنظمات الدولية، والأفراد وبعض مجموعات الأفراد؛ لكن في إطار إرادة الدول ذات السيادة؛ ومن ثمّة فإنّ الدول تظل هي العنصر الغالب في تكوين المجتمع الدولي.

ذهب جانب آخر من أنصار هذا المذهب –مثل جورج سيل–إلى اعتبار المجتمع الدولي مجتمعا مكونا من الأفراد وليس من الدول، ولهذا يسمون القانون الدولي بقانون الشعوب، ففي نظرهم المخاطب بالقانون الدولي في الأخير هم الأفراد سواء كانون حكّاما أو محكومين كل حسب مركزه، ومن ثمّة يشنون هجوما عنيفا على فكرة الدولة ذات السيادة والتي يرون أنها العقبة الكؤود في طريق سيادة القانون الدولي.

III. المذهب الراجح:

يعترف الكثير من الفقهاء وشرّاح القانون الدولي أن المجتمع الدولي حقيقةً ليس على ذات القدر من كمال التنظيم، ووضوح التكامل والتكافل والتعاون بين أعضائه على النحو الذي نشهده في المجتمعات الوطنية؛ إلاّ أنّ ذلك يراعي خصائصه ولا ينفي عنه أنّه مجتمع سياسي منظم، كما أنّ ذلك لا يخصّه دون غيره من المجتمعات بما فيها الوطنية من سيادة منطق القوة وسياسات السيطرة، وإيضاح ذلك فيما يلي:

1. إذا كانت العلاقات الدولية شهدت في تاريخها الكثير من الحروب، فإنها شهدت كذلك وخاصة في القرنين الأخيرين الكثير من الاتفاقيات والمؤتمرات التي كان هدفها إرساء التعاون بين الدول.
2. المجتمعات الوطنية رغم أنها مجتمعات منظمة اتفاقا، إلاّ أنها مجال لسياسات السيطرة ومبنية على منطق القوة، وتعكس تلك الصراعات على نحو لا يبتعد كثيرا عمّا يميّز المجتمع الدولي.
3. وجود السلطة العليا ليس دائما دليلا على سيادة القانون وغلبته على منطق القوة؛ فالنظرية الماركسية مثلا ترى أنّ القانون يعبّر عن رادة الطبقة الحاكمة في المجتمع وانعكاس لرغباتها، وبالتالي يصبح أداة قهر في مواجهة باقي الطبقات.